

هل قيمنا كونية؟  
أوليفي روبول  
ترجمة: يحيى بوافي

Reboul Olivier. Nos valeurs sont-elles universelles ?. In: Revue française de pédagogie, volume 97, 1991. pp. 5-11;

منذ أن شهدت ثقافتنا ميلادها على أرض الإغريق، نظرت إلى قيمها على أنها قيم كونية، غير أنها منذ أصلها وجدت بالمثل من تصدّي لنفي هذا الزعم، لكن منذ أصلها أيضاً وجدت من تصدّي لنفي هذا الزعم (السوفسطائيون) معلناً عن أن كل قيمة إنما هي قيمة نسبية، وهي على ارتباط وثيق بمن يثبتها ويؤكدها.

وفي أيامنا بإبراز الأنثروبولوجيا الثقافية لتنوع القيم تبعاً لتنوع ما ترتبط به من ثقافات، يبدو أنها تقدّم التبرير الأوضح لذلك النفي، لكن أن تكون لهذه الثقافة القدرة على طرح هذا النوع من الأسئلة، فهو أبرز دليل على قدرتها على تجاوز النسبي والمتغير ملامسةً، رغم كل شيء، الكوني؛ فأني كوني هذا الذي تلامسه؟

«سَلْ ضفدعًا: ما الجمال "مثل الجمال؟"، سيُجيبك أن الجمال هو أنتاه الضفدعة».

بهذا الشكل تبدئُ مقالة «الجميل»، من «القاموس الفلسفي» لفولتير، تلك المقالة التي يتمثّل هدفها الوحيد في إظهار «أنّ الجمال غالبًا ما يكون نسبيًا».

إنّ المثال يُثبت بنظري أمرًا مختلفًا بشكل تام لما يزعمه المؤلف، فالواقع أن جمال الضفدعة ليس وحده ما يراه الضفدع بشكل مغاير بالنسبة لنا، بل الضفدعة ذاتها تبقى مغايرة، فنسق الضفدع الإدراكي نسق آخر، وعالمه عالم مغاير، وإذا قبلنا بأن ما يتغير نسبي، فإن ما سيصير عندئذ نسبيًا هو الواقع ذاته.

وتزداد المشكلة خطورة عند ملامستها للأخلاق، فهذا شوبنهاور لمّا أراد إثبات النسبية التي تطبع الوعي، أكد على أن ضابطًا برُوسيًا يرى في رفض المبارزة شرًّا أنواع العار والخزي، بينما يعتبر المؤمن الملتزم بشعائر الديانة اليهودية أكل لحم الخنزير هو الخزي عينه، والأول كما الثاني ضمير، غير أن مضّمونه يطاله التغير، ويفعل فيه الاعتباط؛ فهل يسري الأمر على نحو مختلف بالنسبة لضميرنا الأخلاقي؟

إنها متغيرة وإذن، فهي نسبية، وبالتالي فهي اعتباطية، كذلك سيكون حال قيمنا شأنها شأن كل القيم. إن أطروحةً ذاك شأنها ليست أطروحةً جديدة، بل صادفناها مُذْ كانَ فِجْرُ ثقافتنا، عند السوفسطائيين الإغريق؛ الذين أكدوا على أن القيم والحقائق تظل نهبًا للنسبية اعتبارًا لتعلقها بالذات التي تؤكدها وارتباطها بها؛ فما هو حقيقي وما هو عادل وما هو جميل بالنسبة لهذا الإنسان، أو بالنسبة لهذه المدينة لا يكون كذلك بالنسبة لإنسان آخر أو لمدينة أخرى.

وما يحمل دلالة عميقة هو أن هذا النقد الذي أعلنه السوفسطائيون إنما كان انبثاقه داخل حضارة أعلنت عن نفسها بوصفها حضارة كونية، وأنها الحضارة الأولى التي عمدت إلى فصل قيمها عن آلهتها، بل بلغت، ابتداءً من أفلاطون، حدَّ الحكم على هذه الآلهة انطلاقًا من قيمها وفي ضوئها؛ «هل التقي تُحبُّه الآلهة لأنه تقي، أم أنه تقي لأن الآلهة أحبته؟»، يسأل سقراط أوطيفرون، والإجابة كانت بالطبع هي: «لأنه ورعٌ تقي»، وذات الشيء يُقال على الجميل والعادل وعلى القيم برمتها؛ فهي كونية لأن الجميع يجدها في عقله، ولأنها كذلك فهي تفرض نفسها على كل الناس، وعليه لا يكون المنكرون لها وغير المعترفين بها إلا «برابرة متوحشين».

إنَّ التعارض بين النزعة الكونية للفلاسفة والنزعة النسبية للسوفسطائيين، تعارضٌ يتواجد بأشكال أخرى في زمننا، بحيث نتأرجح بين الأطروحتين، بحيث تظهر لنا كل واحدة منهما من المتعذر التمسك بها نهائيًا وبصورة قطعية، لا سيما في مجال التربية.

هَبْ أننا قلنا: إن قيمنا كونية، عندها سنُرمَى بتهمة التمرکز حول العرق، وتهمة القمع، وهو اتهام لا يعدم وجاهةً؛ إذ بأي حق نفرضُ تربيتهنا على الثقافات الأخرى؟ لكن لو استسلمنا للإقرار بأن قيمنا قيمٌ نسبية، وأن ثقافتنا لا تعدو أن تكون ثقافة من بين ثقافات أخرى، عندها ستفقد مشروعيتهما، وإذن فبأي حق نفرض على أطفالنا قيمًا لا تكون كذلك بالنسبة للآخرين؛ ألا يكون ذلك إخضاعًا منا لهم لاعتباط وتعسف ثقافي؟

إن مربيًا - سواءً أكان أبًا أو مدرسًا أو مُكوّنًا - لا يمكنه تفادي مشكلة من هذا القبيل؛ بحيث سيكون لها معنى حتى في قلب مهمته الخاصة نفسها.

## I

إننا لنقبّل بكل تلقائية تنوع اللغات، والطقوس، وآداب اللياقة، كما الأعراف والديانات، لكن هل من اللازم الاستسلام لنفس المُعينة بخصوص الأخلاق؛ فهي تتنوع وتتغاير بشكل عميق من ثقافة إلى أخرى، وسيكون زادي من الأمثلة على ذلك كتاب «الأطفال المتوحشون»، لعالم الإثنولوجيا لوسيان مالسون، فهو يؤكد على أن أفراد شعب الإسكيمو يمارسون «الضيافة الزوجية»، كما يعتبرون قتل عدو شخصي أمرًا عاديًا، لكنهم يجدون الحرب أمرًا عبيثًا لأنها تدفع المرء إلى قتل أناس مجهولين، كما يجد بعض الهنود في كاليفورنيا خنق الشيوخ أمرًا عاديًا، ويعمّد سكان جزر فيجي إلى دفنهم وهم أحياء. وما الذي يمكننا قوله عن الأخلاق الجنسانية؟ لقد بحثنا لمدة طويلة عن الإجابة على هذا النوع من الملاحظة، فنجد جان جاك روسو، يعلن في القرن الثامن عشر أنّ التغيّر يطال الأعراف الخارجية وحسب، بينما تظل القيم الأساسية هي ذاتها في كل زمان وفي كل مكان. لذلك نجده يتعجب من مونتيني صاحب النزعة الشكية الكبير قائلاً: «يا مونتيني! يامونتيني الذي يتبجح بالصدق والحق، كن مخلصًا أمينًا إذا أمكن الفيلسوف أن يكون هكذا، وحديثي عن وجود بلد في العالم يكون من الجناية فيه أن يفى الإنسان بوعدِهِ وأن يكون رحيماً ومحسنًا كريماً، وعن وجود بلد يُزدرى فيه رجلُ الخير، ويُكرّم فيه الغادر».

ليخلص روسو من ذلك إلى أن كل واحد من الكائنات الإنسانية يحمل في عمق ذاته: «مبدأً فطرياً للعدالة وللفضيلة»، وهو متماثل ومتطابق لدى الجميع؛ لأن من أعلنه «هو الصوت القدسي للطبيعة».

طبعًا يمكن أن يذهب بنا التفكير إلى أن في كل مجتمع يوجد «الخير» و«الشر»، ومن دون شك أن الدراسات حول أكثر اللغات تنوعًا، سثبرز أن بعض الألفاظ مثل الشجاعة، والعدالة، والوفاء، والسخاء، هي ألفاظ إطرائية ومدحية بينما أضدادها

تكتنرُ حمولةً ازدرائيةً، لماذا؟ لأن هذه القيم لا يمكن لأي مجتمع القفزُ عليها وتجاوزها؛ فالناس لو أسلموا دائماً عنان أنفسهم للخوف والجبن، ولو كان العنف هو السيّدُ في تدبير علاقاتهم، وإن هم نكثوا بما حلفوا من يمين مغلظة، ولم يوفوا بما عهدوا، وإن هم كانوا عاجزين عن إبداء حتى الدرجة الأدنى من الكرم والسخاء، عندها سيكون حتّى قيام مجتمع من قُطّاع الطرق أمراً مستحيلاً، وبعد هذا وذاك فإن حتى المافيا تحترم قيماً بعينها.

ومع ذلك تظل المشكلة قائمة: إذا كانت العبارات التي تشير إلى القيم هي ذاتها، فإن معناها يبقى أبعد عن التطابق والتماثل في كل زمان وفي كل مكان؛ لنحصر انتباهنا في واحد منها هو لفظُ العدالة؛ لا وجود لمجتمع دون عدالة، ودون الاعتراف لكل واحد بـ«ما يستحق»، بل حتى من هم أكثر اتصافاً بالظلم وانعدام العدالة يظلون بحاجة إلى عدالة الآخرين، لكن مفهوم «ما يستحق»، يبقى أبعد عن أن يكون هو نفسه في كل زمان وفي كل مكان؛ فبالنسبة ليوناني من العصور القديمة، ليس علينا نفس الواجبات نحو الرجل ونحو المرأة، ولا ندين للسيد بما ندين به للعبد، وما يستحقه منا الإغريقي ليس هو نفس ما يستحقه منا البربري. وإلى عهد قريب، كنا نعتقد أن أبناء الطبقات العاملة ليس لهم الحق في نفس التربية التي يتلقاها أبناء الأغنياء.

إن ما يتنوع ويختلف ليس مضمون القيم ومحتواها فحسب، بل يشمل الاختلاف حتّى تراثيّتها؛ بحيث يمكن أن يكون لمجتمعين نفس القيم، دون أن يمنحها كل واحد منهما نفس المرتبة، يمكننا أن نفكر في أن الإسكيمي يحترمون مثلنا قيمة الوفاء بين الزوجين وقيمة الضيافة، غير أنهم يضعون الثانية فوق الأولى، بينما يثير ذلك حفيظتنا نحن، وداخل التقليد المسيحي نجد أن الإحسان والبر يأتي قبل العدالة، بينما تجعل الاشتراكية العدالة الاجتماعية فوق كل القيم وترى في الإحسان أسوأ السُّبل.

إنّ هذه الاختلافات ليست وليدة الصدفة؛ إذ نفهم لماذا تفرض الشجاعة نفسها بوصفها الفضيلة الأولى داخل مجتمع يكون عرضة دون توقف للحروب والعنف، ولماذا تعدُّ التربية إلى أن تنميتها على حساب الطيبة أو النزاهة. وبذات الكيفية

سيكون من العادي جدًا في ظل مجتمع لا ينعم بالأمن الاجتماعي، أن يقوم البرُّ والاحسان مقامَ عدالة غائبة ليصير بذلك قيمة جوهريةً، وإذا كانت ثقافتنا الخاصة تُعلي من شأن الفكر النقدي والإبداع، فما من شك في أن الأمر يرجع إلى أن المجتمع الما بعد صناعي يبقى في أمسّ الحاجة إليهما.

تلك هي النتائج التي تقدّمها الأنثروبولوجيا الثقافية، وهي تبدو لي غير قابلة للإنكار، لكن ستقولون: هل هذه النتائج تعيننا بحق؟ هل لنا الكثير من العلاقات مع الإسكيمو ومع سكان جزر فيجي؟ ناهيك عن الإغريق القدماء؟ فما يهمننا بعد كل شيء هو مجتمعنا وثقافتنا.

## II

تتمثّل المشكلة في أن مجتمعنا وثقافتنا يقدّمان بدورهما هذا النوع من الاختلافات وأشكال التنوع داخلهما، بحيث نجد أن أوساطنا المتنوعة، وأجيالنا المختلفة لها أحكام قيمة مختلفة، بل يُناقض بعضها بعضًا بشكل صريح، إي وَرَبِّي لسنا في حاجة إلى أن نرحل إلى مناطق عيش الإسكيمو، أو إلى حيث يقطن قاطعو الرؤوس، كي نقتنع بتنوع القيم.

هناك مثال بليغ جدًا: ففي خطاب بُثَّ على أمواج الإذاعة بتاريخ 20 يونيو 1940، شرح فليب بيتان Pétain للأمة أسباب هزيمتها واندحارها، وبعد أن استحضر العوامل العسكرية تحديدًا، وقف على المسؤوليات الأخلاقية ليخلص إلى ما يلي: «غلبت علينا روح المتعة أكثر من روح التضحية، وكان لنا الزَّعم أكثر مما بذلنا من خدمة، لقد أردنا توفير الجهد، فكان حصادنا اليوم بؤسًا».

في زماننا هذا ستكون أسطر من هذا القبيل غير مقبولة، وبهذا المعنى يستحيل أن يُعلنها أحدٌ على أسماع الملاء دون أن يصير موضوع مَفْتٍ أو يكون مَسْحَرَةً، لكنها كانت مقبولة سنة 1940؛ فقد كان فليب بيتان عالمًا باتِّم ما يكون العلم أنه لا يمَسُّ كاثوليك اليمين وحسب، بل يمَسُّ الأمة برُمْتها، وحتى من يُمكن أن يشعروا أنهم هم المستهدفون – وقد كانوا كذلك بالفعل! - أدرجهم الخطاب ضمن المجموع؛

خصوصًا أندري جيد الذي كتب في يومياته: «لقد كانت بلاغة بيتان ببساطة مثيرة للإعجاب»، ويدقق أكثر: «ما كنا بالقادرين على قول أفضل مما قاله، وقد كانت كلماته بالنسبة لنا بمثابة عزاء عن كل الأصوات الفارغة في الإذاعة».

ويضيف أندري جيد في غضون الأسابيع التالية دون أن يكون من أتباع فيليب بيتان: «كل التربية الموجهة للأطفال، يجب أن تتجه إلى رفع فكر هؤلاء إلى ما فوق المصالح المادية» (13 يوليو 1940).

لندقق بأن المتعة التي أدانها بيتان لم تكن هي المتعة الجنسية فحسب، بل وتشمل متعة العطل، والحمام للجميع .. أما التضحية فكانت تضحية جنود فردان soldats de Verdun، وسيبرز التاريخ من جهة أخرى أن ما فرضَ على الفرنسيين من تضحيات من سنة 1940 إلى سنة 1944، قد استفاد منه المحتلُّ أساسًا، لكن المشكل لا يكمن هنا.

المهم هو أن المتعة التي كانت ترادف سنة 1940 «النعومة والترك والتراخي» (Gide, du 28 juillet)، صارت قيمة، وبالنسبة للبعض، صارت هي قيمة القيم، إن القيمة الجسدية أو المادية كما يُقال أحيانًا، ليس هناك ما هو أكثر سوءًا منها؛ إذ لن تكون هناك من متعة إذا لم يصب الفكر منها نصيبًا، ولنقل بالأحرى أن الجنس هو الذي صار النموذج الأصلي لكل أضرب المتع وأنواعها، وبالتالي كان النموذج الأصلي لكل القيم. والتضحيات الوحيدة الجديرة بالتحمل هي التي تكون من أجل بلوغه، وهذا الاختيار للمتعة؛ لأن المؤكّد أن الأمر يرتبط بكل تأكيد باختيار أخلاقي، اختيار لها بوصفها أسمى قيمة أو القيمة القصوى، واختيار المتعة وكفى، يمكن أن يقود إلى رفض الغير، وأن يؤدي بالتالي إلى العزلة و إلى اللامعنى.

روح التضحية أم روح المتعة؟ تناوب يمكن أن نجده غيبًا؛ لأن الحياة الإنسانية والحياة ذات الوجه الإنساني تتطلّب الأمرين معًا.

وعلى أي حال، فكل واحد قد عاش قليلًا وعانين نسبيًا الكثير من التحوّلات التي طرأت على القيم في ثقافته، وعلى الأخص، في مجال الجنسية، وعلى مستوى

العلاقات بين الآباء والأبناء، وبين الرجل والمرأة، فكلمات من قبيل «الازدهار»، و«الاختلاط الاجتماعي والترحيب»، و«الإبداع»، صارت بمثابة الكلمات الأعلام أو الكلمات الشهيرة، وشعارات إيديولوجية، فهل يعني ذلك القول بأنها تعبر عن واقعنا؟ ما من شيء مؤكّد، حتى لو كنا حريصين حدّ القلق على أن «نحقّق ازدهارنا ونموّنا الشخصي»؛ لأن حضارتنا الصناعية، تحول، من دون شك، دون تحقيق ذلك، بما تفرضه من فترات عمل، وأشكال تنظيم وضبط. وإذا كُنّا نطالب بالإبداع؛ فلأننا منذرون، دون شك، لأن نكون منتجين غير مسؤولين، ومستهلكين سلبيين، وإذا كنا في الأخير نفرض ضرورة وجود عالم مليء بالترحاب، وطيبة الاستقبال، فلأن عالمنا خلُو من ذلك، بما يُعَمِّره من تقسيم، وتجزء إلى مجالات خاصة، وما يخيم عليه من مناخ تنافسي وعزلة؛ فهذه القيم لا تفصح عن واقعنا، بقدر ما تعبر عن مطالبنا وعن أشكال احتجاجنا في وجه واقع دون روح يقمنا بهذه الوحوش الباردة التي تزرع على الأفئدة، وتخنق الأنفاس مُتمثلة في الدول والمؤسسات والأنظمة الاقتصادية، كل ذلك يؤكد أن القيمة ليست انعكاسًا للواقع بقدر ما هي رفض له.

لكن أليست القيم نهبًا للتغيير دومًا ليس تبعًا للثقافات فحسب، بل وحتى داخل ثقافتنا عينها، ولهذا السبب يبدو من الصعب جدًّا الحديث عن قيم كونية.

والآن، هل يمكننا الاستسلام للنزعة النسبية؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال هناك ملاحظة تفرض نفسها، مفادها أن نسبية القيم، لا تعني بأن القيم تبقى متوقفة عليك أو علي، وأن لكل واحد قيمه الخاصة به على غرار «لكل واحد أذواقه»؛ لأن الأمر لا يرتبط بكل واحد، فإذا كانت القيم تتنوع تبعًا للثقافات، فإن ما يعنيه ذلك هو أن كل ثقافة تفرض القيم الخاصة بها على الأفراد الذين ينتمون إليها، وأن هؤلاء يقل تمتعهم بالحرية في اختيار القيم، بقدر ما يقل وعيهم بالنسبية التي تطبعها، بحيث يأخذون المألوف على أنه معقول، وما يكون مجرد عادة على أنه عين اليقين.

لكن هل في إمكاننا الأ نرى أخيراً في القيم إلاً عادات وأحكام مُسبقة؟ ألا يعني ذلك وضعنا لثقافتنا في مهبّ الاعباطي ونذرها لِلأمعنى؟ ألا يعني ذلك جعلنا من التربية مرادفاً للترويض الأعمى وللتأطير العقدي والشحن المذهبي؟

### III

قبل أن أقدم إجابتي أود أن أشير أولاً إلى ثلاث إجابات تتعارض فيما بينها، وتجمعها خاصية المغالاة والإفراط.

الإجابة الأولى من بينها ستكون هي أن نقبل بخلاصات الأنثربولوجيا الثقافية ونمتثل لقيم ثقافتنا؛ لأن هذه الأخيرة لها أخيرة لها أخلاقها الممكنة، والتي تتوافق مع حاجاتها المتنوعة، وما تقدّمه من تربية يتعين أن يتطابق مع تلك القيم وأن يُكوّن الرجال المنتمين إلى هنا و الآن، وليس رجالاً من سيرْيوس **de Sirius hommes** إنها امتثالية، لكنها امتثالية قائمة على الشفافية، وهو ما سبق لدوركهائم قوله في كتابه «التربية الأخلاقية»: «الامتثالية الموافق عليها والتي يتم الرضى بها على هذا النحو ليست من الإكراه في شيء» (ص99).

وهو ما يمكننا الرد عليه بأمرين؛ أولاً أن الامتثالية «الموافق عليها»، تتوقف بحكم الواقع عن أن تكون أمراً واحداً! لأن صاحب النزعة الامتثالية لا يعلم أنه كذلك، فهو يتبع القواعد الخاصة بزمّنه وبالمحيط الذي ينتمي إليه دون أن يُقدّم على مساءلتها، لسبب بسيط هو اعتقاده بأنها «طبيعية»، و«معقولة»، و«بديهية»، وليس لأنه قرر أن يكون صاحب نزعة امتثالية، فمثلاً من يريد أن يكون صاحب «نزعة امتثالية»، هو على التقريب كمثل الذي يريد أن يكون «معتوهاً أو أبلهاً»؛ بمعنى أنه لا يفعل شيئاً عدا أنه يؤدي الدور ويتقمّصه!

والآن، أردنا ذلك أم لم نرده، هل يمكننا أن نكون أصحاب نزعة امتثالية في أيامنا هذه؟ إن ثقافتنا في غاية التنوع على غرار ما تتنوع متطلّباتها ومستلزماتها، بل تتناقض فيما بينها، مما يتعذر معه تمسكنا منها «بنسق قيم واحد»، نسق قد لا يكون إلا ركاماً أو كومة، فعلى سبيل المثال بخصوص السؤال الخاص بالجنس،

تقدم ثقافتنا الإجابات الأكثر تشتتًا وانقسامًا، وإذا ما اختار أحد ما أن يكون امتثاليًا فلن يعرف كيف يمكنه أن يكون كذلك، ولن يكون بإمكانه إطلاقًا التأكيد على شاكلة مونتيني: «أنا مسيحي مثلما أنا بريغوردي»؛ لأنه يمكن ألا يكون أغلب المنتمين لمنطقة بريغورد مسيحيين.

أما الإجابة الثانية فهي تلك المتمثلة في القبول بنسبية القيم مع المصالحة بينها وبين الكونية التي يقتضيها العقل ويستلزمها، لكن كيف ذلك؟ من خلال إثبات التقدّم الكوني والتأكيد عليه، فإن كانت القيم نسبية، فإن التقدّم يبقى بدوره مطلقًا، وسيضفي عليها جميعها معنى. على هذا النحو ستصير من هذا المنظور تلك المواقف التي عادة ما نعتبرها أخطاء، أو أحكامًا مسبقة، بمثابة «مراحل أو حقب»، أو «عصور» في إطار السعي والمسير نحو الكونية، التي تشكل ثقافتنا الغربية الحديثة أفضل اقترابٍ منها، حتى وإن هي لم تصل هذه الكونية بشكل كامل، وكما أن الإنسانية تقدّمت نحو العلم الكوني، سنتقدّم أيضًا نحو الأخلاق، والسياسة، والاستطبيقا، ولم لا يكون تقدّمها ذاك حتى نحو الدين الكوني الذي سيكون هو الذات والموضوع في نفس الوقت؟

إنّ فلسفة التقدّم هذه المستلهمة من أوغست كونت، ظلت سائدة عند مفكرين مثل ليون برونشفيغ، وجان بياجيه إلى حدود الخمسينات من القرن العشرين، فجميع هؤلاء اعتبروا تطور الإنسانية يوازي تطور الطفل ونموه سواءً الأخلاقي منه أو الذهني، ف«الفكر البدائي»، سيكون هو نفس تفكير الطفل، وتفكير الإغريق - على وجه الخصوص أرسطو - يتوافق مع مرحلة التطور الذهني التي يعيشها طفل تسع سنوات، أما الفكر الخاص بمرحلة ديكرت والقرن الثامن عشر فتتوافق مع مرحلة المراهقة، ونحن بعلمنا الموضوعي وأخلاقنا القائمة على الاستقلالية، نكون قد بلغنا مرحلة الرشد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> انظر على الخصوص:

- J. Piaget, Le jugement et le raisonnement chez l'enfant, PUF, p.291  
- L. Brunshvicg, Les âges de l'intelligence, PUF, 1947, p. 62.

إنّ هذا المنظور المتكلف يبعث على القلق؛ لأنه يترك السؤال مفتوحًا: «وماذا بعد؟»، هل يمكننا بعد النضج، انتظار شيء آخر غير الشيخوخة والموت؟ وما الذي يثبت لنا بأننا لا نعيشهما! لقد رد إتيان جيلسون على بياجيه بالصيغة التالية: «لَكُمْ هي بنيسة وحزينة تلك الشيخوخة التي تفقد الذاكرة. فلئن صحَّ، كما نقول، أن القديس توما الإكويني طفل، وديكارت رجل، لَكُنَّا نحن أقرب إلى التدهور والانحطاط». <sup>2</sup> في الأخير كيف لا يمكننا أن نرى في فلسفة التقدّم هذه أنشودة انتصار الغرب بعد أن هيمن على العالم، وقام بسحق الثقافات الأخرى، مُبرِّرًا ذلك بالآتي: الشعوب المُستعمَرة، شعوب بدائية، إنهم أطفال ورسالتنا أن نتولى تربيتهم. ومنذ أن عاشت ثقافتنا تجربة النازية والستالينية، عثرت حينئذٍ على ما يكفي من الأسباب التي تجعلها أكثر تواضعًا. وبدل تقديم نفسها للآخرين على أنها النموذج، صارت هي نفسها مشكلة لذاتها.

والآن، أصل إلى الإجابة الثالثة التي تأخذ صورة نقيض الإجابة الثانية مستسلمةً لنسبية القيم، مؤكدةً على أن ثقافتنا لا تعدو أن تكون واحدة من بين ثقافات أخرى، وأن زعم كونيتها ما هو إلا غلو وإفراط في السلطة ونوع من التطاول القائم على النفاق، فإذا كانت كل قيمنا نسبية، لن يكون لنا أي حق في فرضها لا على الآخرين، ولا على الأطفال المنتمين إلى ثقافتنا؛ فما الذي يتبقى بعد ذلك إذن ويكون بإمكانه حَلُّ انفاقٍ بين الكائنات الإنسانية؟ قيمتان يمكنهما الاضطلاع بذلك: العلم والتسامح.

العلم: من الصعب جدًّا نفي الكونية عن المعرفة العلمية؛ فهي أكثر يقينًا من صور الدجل، والعلوم الخفية أو القائمة على الأسرار، الشيء الذي يقود بعض مشاريع التعليم إلى إقامة فصل وقطيعة بين الميدان العلمي الذي يعتبر موضوعيًا وكونيًا وبين الباقي، الذي يتم النظر إليه على أنه نسبي وعرضي ويضم هذا «الباقي»: الدين، والفن، والأدب، والأخلاق، والفلسفة؛ وبالإجمال، يضم كل ما يرتبط بالإنسان.

<sup>2</sup> أورده برونشفيغ في كتابه:

التسامح: لنقبل ولو لمرة واحدة أن موزارت ليس قيمة أكثر من الموسيقى الهندية أو موسيقى الروك، وأن الزواج الأحادي، فضلاً عن أنه نسبي، ليس أفضل من تعدد الزوجات، وأن حقوق الإنسان الخاصة بثقافتنا لا تتعارض مع الشعوب التي لا تعترف بها ولا ترى فيها إلا ذريعة لأجل الاضطهاد وممارسة الطغيان، كما لا يمكن فرضها عليها.

غير أنني أطرح هنا سؤالاً: ما الذي نتسامح معه في التسامح؟ هل نتسامح مع ما يبدو لدى الآخر على أنه خطأ، وحكم مسبق ونقص، وبإيجاز ما يبقى بالنسبة لنا من باب ما لا يُطاق ولا يمكن التسامح معه!

هكذا نجد كلود ليفي شتراوس يرفض أن يدين لدى الآخرين «موقف الأفراد والجماعات التي يجعلها وفاؤها جزئياً أو كلياً لبعض القيم عديمة الشعور بقيم أخرى». (Le regard éloigné, p. 15).

مع ذلك إنه لمن المفارقة أن نُبدي تسامحاً مع ما عند الآخرين، ونرفضه هو ذاته في ثقافتنا، من قبيل القبول بالانغلاق، والتعصب وعدم التسامح. فالتسامح لا يُنصب، عند الغالبية العظمى، إلا على الاختلافات التي لا تزجج أحداً: نتسامح مع أكلة الكسكس، ونرفض المساجد، نقبل الملامح الفلكورية، لكننا نتمسك ببعض القيم - النزاهة والتحرر والمساواة - التي تُفصى أضدادها، وقد كتب أندري مالسون نفسه، بعد جرده الخاص بالقيم التعددية: «المشكلة الأخلاقية بالنسبة لأولئك الذين يعون التعددية الأنثروبولوجية تتمثل على وجه التحديد في اختيار ما يسير في اتجاه تضيق الألم، وتقليص رقعته، والرفع والزيادة في منسوب الحرية لأجل الذات وبالتالي لأجل الجميع».

لكن لماذا تنفلت هذه الصيغة الرائعة هي ذاتها من التعددية الأنثروبولوجية؟ وبعد كل شيء، أكيد أن هناك مجتمعات يمارس فيها التعذيب، ويتم فيها خنق كل حرية: فبأي حق نعارضها باختيار مُضادٍ ونرفضه عليها؟

هنا يوجد البديل: إما ألا نكون متسامحين فعلاً، وإما أن نكون كذلك ونتسامح مع اللاتسامح.

إنّ التسامح بالعلاقة مع كل الثقافات، بنظري، هو المنتج الخاص والنوعي لثقافتنا، الذي لا نكاد نعثر عليه خارجها، هل يتسامح المسلمون الذين يعتمدون تعدد الزوجات مع أخلاقنا الجنسانية؟ وهل تقبل العلوم الخفية والمبنية على الأسرار أن نطالبها بمقتضيات ومستلزمات الثقة كما نطلبها من العلم؟ وأولئك الذين يرفضون حقوق الإنسان باسم «حقوق الله»، هل يقبلون بالموقف المضاد، أعني موقفنا نحن؟ إنّ مشكلة التسامح تبقى أبعد من أن تكون خاصية مشتركة بين كل الثقافات، بل هو الملمح المميز والنوعي لثقافتنا والحاجة، نبيلة كانت أو مازوشية، لمساءلة الذات على الدوام. ربما أمكننا العثور هنا على فتيل يقدح شرارة الحل.

#### IV

أسجل أن ثقافتنا - أعني الثقافة الغربية الحديثة - إنما تتميز بقدرتها على مساءلة ذاتها، صحيح أن ثقافتنا أبعد ما تكون عن الثقافة الكاملة؛ بل إنها تبقى في جوانب عديدة أدنى من الثقافات الأخرى؛ فعلى سبيل المثال نحن لا نعرف الشجاعة كما ينبغي؛ لأن الحياة الحديثة يبدو أنها جعلتنا أقلّ عرضةً لصنوف الألم، عبر ما توفّره من أنواع المسكنات والمهدئات، وبدلَ إعدادها الشباب لمواجهة الخطر، لا تحسن تربيئنا إلا قول: «انتبهوا!» - وبنفس الشكل افتقدت حياتنا قيمة وقت الفراغ، والتسلية، تحت تأثير ديانتنا؛ ديانة المنافسة والمردودية، كل ذلك يؤكد على أن ثقافتنا ثقافة ناقصة، غير أنها عرفت أنها كذلك، ويمكنها، عكس العديد من الثقافات اليوم، القبول بالانتقادات دون أن تشعر أن خطر الموت يحدق بها، بحيث يكون في إمكانها أن تُجدد وتغيّر دون أن تهدم نفسها. وعلى العكس من ذلك نجد كل الذين ينغلقون في دفاع قائم على الخوف من الآخر وكرهيته، يقلّبون ظهر المجنّ لما يُعطي قيمة لثقافتنا، والمتمثل في القدرة على التغيّر دون إنكار الذات والتنكر لها، والقدرة على الانفتاح دون السقوط في الانتفاء والزوال.

ومع ذلك من اللازم أن يعرف التسامح حدوده؛ بحيث لا يمكنه أن يتسامح مع ممارسات من قبيل ختان الفتيات؛ لأنها ليست ممارسات محبطة ومؤلمة فحسب، بل تحطّ من كرامة النساء، وبالتالي لا يمكن أن يتم التسامح، باسم نصّ مقدس، مع رفض حقوق الإنسان التي تبقى بالنسبة للتسامح مقدسة، وبكامل البساطة لا يمكننا التسامح مع انعدام التسامح، ربما نفهمه، أما أن نقبل به فلا؛ لأن ما يعنيه ذلك هو تفويض الكوني الذي تحمله ثقافتنا.

لا بد من الإشارة إلى أن الكوني ليس سؤالاً واقع، بل هو سؤال حقّ؛ ذلك أن حقيقة من الحقائق، أو قيمة من القيم، لا تكون كونيةً لأنها مقبولة على الصعيد العالمي، أو لأنها حققت انتصاراً على صعيد استطلاعات الرأي أو في الاستفتاءات، بل إن الكوني ينتمي إلى نظام آخر، ولنركز تفكيرنا في القانون العلمي مثلاً، فهو كوني ليس لأن الجميع قبل به، ولكن لأن أولئك الذين قبلوا به يفهمون أنه لا يمكن أن يكون على نحو مغاير، وهذا المثال هو الذي أتاح لنا دحض النزعة النسبية.

ومضمون الحجة التي تدفع بها النزعة النسبية أن كل القيم تتنوع تبعاً للأوساط والحقب الزمانية، وبالتالي لا يمكنها ادعاء الكونية، والحال لو عدنا إلى تاريخ العلوم لوجدنا أن كل الحقائق العلمية حقائق لها تاريخ أيضاً، وأن ميلادها كان في هذه الحقبة أو تلك وفي كنف هذا الوسط أو ذلك، وهو ما لم يحلّ دون صيرورتها حقائق كونية منذ اللحظة التي يتم فيها اكتشافها؛ فـقانون أرخميدس لا يفقد شيئاً من يقينته بمجرد ارتباطه بأرخميدس، ولمجرد أن الناس لم يعرفوه قبلاً ولمجرد أن الكثير من الناس ما زالوا يجهلونه اليوم، كما أن قوانين الجاذبية لا يقلل من كونيتها في شيء اكتشافها من طرف نيوتن خلال القرن الثامن عشر.

ألا يمكننا قول نفس الشيء عن حقوق الإنسان مثلاً؟ صحيح أن قرونًا عديدة كانت لازمة حتى يتم اكتشافها، وتم التشكيك والمنازعة فيها حتى من قبل الكنيسة الكاثوليكية إلى حدود الستينات من القرن العشرين، لكن اكتشافها تحقق بوصفها حقوقاً كونيةً، أي باعتبارها ما يكون القبول به ملزماً لكل واحد، حتى وإن كان الكثير من الناس لا يقبلون بها في الواقع.

إنّ الخصوصي - أي ما يكون خاصًا ببيئة أو بحقبة تاريخية - يبقى اعتباريًا، وبالتالي قسريًا وممارسًا للإكراه، أما الكوني فعلى العكس من ذلك هو ما يمكن لكل واحد العثور عليه في ذاته عينها. وبالتالي ما يجعله حرًا: إنه كما يقول باسكال: «اتفاق ذاتك مع عين ذاتها».

بعبارة موجزة نقول إن القيمة هي تمامًا مثل الحقيقة العلمية: يمكن أن تكون كونية دون أن تكون موضوع إجماع بين الناس، ومع ذلك أعتقد أن هناك مماثلة أكثر ملاءمة من تلك الخاصة بالعلم، هي المماثلة باللغة.

اللغة: توجد ألسن مختلف بعضها عن بعض، وأسطورة بابل تحذرنا من الوقوع في الخطأ القاتل المتمثل في محاولة وضع لغة مشتركة تلغي كل الاختلافات: بحيث سيفهم الجميع لكن لن يكون هناك من شيء يستدعي الفهم! فالتعددية عائق لكنها أيضًا خصوبة وغنى، لكن على الرغم من ذلك نجد اللسانيين أو علماء اللغة يهتمون بالبحث عبر كل اللغات عن العناصر الكونية، وعن اللامتغيرات اللسانية من قبيل الخاصية الشفهية، والتمفصل المزدوج، والتعارض بين الموضوع والمحمول، لكن اللامتغير الحقيقي هو اللغة ذاتها؛ لأنها تبقى من جهة خاصة بالمجتمعات الإنسانية وبها وحدها، ومن جهة أخرى ليست هناك لغة لا تكون قابلة للترجمة، نعم من المؤكّد أن كل رسالة لفظية يمكن نقلها وتبليغها - حتى وإن فقدت أحيانًا بعض الإيحاءات الدلالية وبعضًا من شعريّتها - لكن يتم مع ذلك نقلها إلى أي لغة كانت.

وذاات الأمر يسري على التربية، صحيح أن معارفها وقيمها تختلف وتتنوع من ثقافة إلى أخرى، لكن يمكننا مع ذلك أن نقول عنها أمرين: الإنسان في أي مكان هو دائمًا منتج للتربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن معارف التربية وقيمها قابلة لأن يتم فهمها دائمًا، إن لم نقل أنها تكون مقبولة دائمًا.

يمكننا إذن، أن نوجز في كلمة واحدة ما تنطوي عليه ثقافتنا من كوني قائلين: إنه اللقاء، أي إمكانية التواصل. لأجل توضيح ذلك سأعود إلى المثال الذي ضربه شوبنهاور معنًا في إبراز أنّ الضمير الأخلاقي لا يمكنه إلا أن يكون متغيرًا

ونسبيًا؛ فهو يعارض ضمير الضابط البروسي مع ضمير المؤمن اليهودي الممارس، وبينهما لا وجود لمشترك كثير لأن أحدهما كما الآخر نتاج تقليد بعينه، لكن هل بإمكاننا اختزال الضمير وهل بمقدورنا اختزال الإنسان إلى كونه مجرد منتج؟

والآن، لنفترض أن لقاءً حصل بين اليهودي والضابط البروسي: هل سيجيزان لأنفسهما سرقة بعضهما، بذريعة أن نسق قيمهما مختلفان، وأنهما منتوجان لشكلين من التربية متباينين، وأن لكل واحد منهما تقليده الخاص ومحرماته؟ وحتى لو أقدما على فعل ذلك، هل كانا سيجدان أمرًا عاديًا وطبيعيًا وعادلًا أن يسرق المرء آخر؟ سنقبل أن الإجابة ستكون نفيًا، سنقبل - والحياة بين الثقافات كما الحياة الدولية تثبت ذلك وتؤكد - أن اللقاء يعمل على تفعيل قيم أخرى غير تلك القيم التي يكون كل واحد منا مدينًا بها إلى التقليد الذي ينتمي إليه، قيم أخرى مثل النزاهة تجاه أي أحد، وسنقبل على الخصوص بكون اللقاء هو ذاته قيمة، لأن الضمير الأخلاقي يصير بواسطته وعيًا بالفعل، عبره ننفذُ إلى الكوني ونلجُه. إنني أرفع من أجل تربية تكون تربية لقاء عبر اللقاء ولأجل اللقاء.